دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار الوطني

The role of Small and medium entreprises in promoting national Investment

ناصيري ربيعة *
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، naciririabiaa@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/20 تاريخ القبول: 2020/03/15

ملخص:
إن تحقيق التنمية الاقتصادية هو هاجس كل الدول والجزائر على غرار هذه الدول فهي تسعى إلى النهوض باقتصادها الوطني، ومن بين السبل لذلك هو الاستثمار الذي يعد محرك مهم لعجلة التنمية الاقتصادية، ولهذا تسعى للنهوض باقتصادها الوطني منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا وكان أهم وسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية هي الاستثمار وخاصة إذا كان وطني محلي، و عليه عمدت الدولة الجزائرية إلى حث الشباب وأصحاب المشاريع على الاستثمار وخاصة إذا ما ارتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار هذه الأخيرة حققت تحولات اقتصادية عالمية لأنها تشجع الاستثمار في القطاع الخاص والذي يبرز دور الأفراد في تسيير المشاريع الفردية وتطويرها، للولوج بها إلى الأسواق العالمية. هذا من شأنه الانعكاس إيجابيا على اقتصاد الدولة. ويبقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات التي توسع من دائرة الاستثمار والذي يحقق التنمية المحلية المستدامة و التوازن الاقتصادي. بالتالي فإن التطرق لهذا الموضوع يجمع بين أمرين مهمين في الحياة الاقتصادية وهما الاستثمار والمؤسسات، والتوفيق بينهما ينمي الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ التنمية؛ الاقتصاد الوطني؛ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛ التوازن الاقتصادي.

Abstract:
Achieving economic development is an obsession of all countries and Algeria similar to these countries as it seeks to advance its national economy, and among the ways for this is investment, which is an important engine for the wheel of economic development, and for this it seeks to advance its national economy since independence and to this day and was the most important way to advance the wheel of development Economic is investment, especially if it is national and local, and accordingly the Algerian state has urged young people and entrepreneurs to invest, in sharity with small and medium enterprises, as the latter have achieved global economic transformations because they encourage investment in the private sector, which highlights the role of individuals in the management and development of individual projects , To gain access to global markets. This would have a positive impact on the country's economy. The SME sector remains one of the sectors that expands the investment circle, which achieves sustainable local development and economic balance. Consequently, addressing this issue combines two important matters in economic life, namely investment and institutions, and reconciling them will develop the national economy.

Keywords: *Investment; Development; National economy; Small and Medium Enterprise; Economic balance.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

إن الدولة الجزائرية عملت منذ القدم على تحسين اقتصادها الوطني من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات التي شملت مختلف المجالات، وكان لانفتاح الجزائر على اقتصاد السوق الدور البارز في تحسن وضعها الاقتصادي من خلال الانفتاح على التجارة العالمية من خلال الاستيراد والتصدير وأيضا من خلال الاستثمارات التي تعد أحد أهم محرك لعجلة التنمية الاقتصادية في مختلف الدول . و من بين أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة هي الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها، حيث تم الانتقال من نظام اقتصادي موجه أثبت فشله وعدم فعاليته إلى نظام اقتصادي يستند إلى ميكانيزمات العرض والطلب (اقتصاد السوق)، فيعتمد هذا التحول إلى تحرير الأسعار وفتح الأسواق.

وبالرغم من عدم الاستقرار الاقتصادي الذي كانت تعيشه الجزائر إلا أنها استطاعت من جلب بعض الاستثمارات الأجنبية التي كان لها الدور البارز والفعال والذي انعكس بالإيجاب على اقتصادها الوطني. لكنها غفلت لفترة عن تشجيع الاستثمار الوطني الذي له نفس الدور الفعال أو ربما أكثر بقليل من الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الوطني ترجع فائدته الأولى والأخيرة على الاقتصاد الوطني وكل الأرباح المحققة تبقى داخل الدولة، عكس الاستثمار الأجنبي الذي يسعى لتحقيق غرضين الأول هو تحسين من الوضع الوطني بالعائدات والأرباح التي يجنيها المشروع الاستثماري، ولكن الغرض الثاني أنه بعد انتهاء المشروع يريد المستثمر تحويل أمواله إلى بلده الأصلي وهذا يسبب ضرر على الوضع المالي في البلاد خاصة أنه قد يريد تحويلها بالعملة الصعبة التي جاء بها سابقاً.

وعليه فإن الاستثمار الوطني الذي يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت أكثر هرة في مختلف دول العالم لما أظهرته هذه المؤسسات من نتائج رهيبة على اقتصاديات الدول الكبرى، وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها,

الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة و على الصعيد المحلي خاصة. كما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تؤهلها لأداء أدوار إيجابية في تنمية اقتصاديات الدول، وعليه كانت هناك عدة مبادرات وإجراءات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين وحاملي المشاريع للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد، بإقامة مثل هذه المؤسسات، نظرًا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا من تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستقراره.

وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود بالنفع الكبير على اقتصادنا الوطني رغم تأخر الدولة الجزائرية قليلا في الاعتماد عليها ودعمها، لكن وجودها مؤخرا يبرز من خلال الأرقام التي حققتها هذه المؤسسات في تحسين الوضع الاقتصادي، ومن خلال ما سبق الإشارة إليه فإننا نخرج بالإشكالية التالية: **من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار ما مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا هذا الموضوع إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار.

المبحث الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار الوطني.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار.

تسعى الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة لتوفير الحياة المعيشية الكريمة لأفرادها ولتشجيع أفرادها على السعي وراءت حقيق ذلك من خلال دعم القطاع الخاص من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم الاستثمار فيها ويعود هذا الاستثمار بالنفع على الحياة الاقتصادية، ناهيك عن الاكتفاء الذاتي، وسنحاول إعطاء نظرة بسيطة عن الاستثمار في هذه المؤسسات من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المصطلحات الأكثر شيوعا في السنوات الأخيرة المتداولة عبر العالم، وتم وضع العديد من التعاريف وسنعرض أكثر تعريف شامل كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم، لم تحدد تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أخذ المشرع الجزائري بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "كل مؤسسة تضم على الأقل من250 عامل ورقم أعمالها أقل من 40مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25٪ من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير"، وهذا في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا سنة 2000 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

وعليه تم إصدار القانون رقم18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية "بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص ورقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية اقل من 500 مليون دج كما تستوفي معايير الاستقلالية"[2].

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المميزات أو الخصائص وتتلخص في:

- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع؛
- التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، والتوفيق بين المركزية لأغراض الرقابة والتخطيط وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ؛
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، وسهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع؛
- سهولة تأسيس مثل هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم[3].

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين بها ومحلية النشاط، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطبية بين المؤسسة والعملاء، مما يجعل تقديم السلعة أو الخدمة يتم في جو يسوده نوع من الصداقة[4].

- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتج فرص عمل بسبب استخدامها لأساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، لذلك فهي تساعد في توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وتتميز بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة بصفة خاصة تلبية رغبات وأذواق المستهلكين من خلال القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتمويل في مواجهة التغيرات السريعة والعميقة مما يساعدها على التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية. إضافة إلى زيادة القدرة على التحديد والابتكارات وذلك حسب رغبات السوق[5].

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار

لم يرد في التشريع الجزائري أي تعريف محدد للاستثمار قبل صدور قانون الاستثمار 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، إلا أن هذا الأمر رقم 03/01 ألغي بموجب القانون رقم 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار، وقد عرف هذا القانون الاستثمار بنص المادة الثانية منه بأنه: «الاستثمار، في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة و توسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل؛
- المساهمات في رأسمال شركة»[6].

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية، والتي يجب إنجازها في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها . وما يمكن ملاحظته أن نص المادة الثانية لم تقدم تعريفا للاستثمار وإنما عددت أنواعه والصور التي يتخذها على سبيل الحصر.

بالنسبة للاقتصاديين فقد وضعوا بعض التعريفات للاستثمار ومنها من عرفه بأنه: تكوين رأس المال الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية مما يمثل في الواقع زيادة إضافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع أو تحويل المدخرات النقدية إلى أصول رأسمالية؛ أو هو القيام بأي نشاط إنمائي للثروة الصناعية أو الزراعية أو العقارية، كما يطلق الاستثمار على العمليات التي تحقق إضافة إلى رصيد المجتمع"[7].

الفرع الأول: أنواع الاستثمارات.

تتنوع الاستثمارات كثيراً ومن بين أنواعها :

أولا: الاستثمارات بحسب تموقعها: وهي كما يلي:

1- الاستثمارات بحسب موقعها الجغرافي: تتمثل في استثمارات داخلية (وطنية)، واستثمارات خارجية (أجنبية)، وذلك كما بلي:

أ- الاستثمارات الداخلية: وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني، ويتم داخل الوطن[8]، أي يقوم بها شخص طبيعي أو معنوي من مواطني الدولة ويكون وفقاً للقوانين المنظمة للاستثمار في البلاد؛ وتنقسم الاستثمارات الداخلية أو الوطنية بدورها إلى قسمين: الأول هو الاستثمار العام وهو الاستثمار الذي تقوم به جهة حكومية بهدف إشباع الحاجات العامة، والثاني هو الاستثمار الخاص والذي يأتي نتيجة مبادرة فردية وبهدف الحصول على ربح وفائدة لصالح الفرد أو الشركة[9].

ب- الاستثمارات الأجنبية: يعتبر أجنبيا كل استثمار ينجز في بلد ما من طرف شخص غير مقيم أو يتمتع بجنسية أجنبية. وعرف الاستثمار الأجنبي أيضا بأنه: توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية[10].

وهذه من بين أنواع الاستثمارات ونحن بصدد النوع الأول وهو الاستثمارات الداخلية أو الوطنية باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بالدعم من الدولة فهي تساعد في تطور وازدهار الاقتصاد الوطني. لكن قد يتجلى الاستثمار الوطني في عدة صور وهناك العديد من الاستثمارات وسنذكرها كالآتي:

2- الاستثمارات بحسب المدة الزمنية: تصنف هذه الاستثمارات من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي: استثمارات قصيرة الأجل، و استثمارات متوسطة الأجل، واستثمارات طويلة الأجل.

3- الاستثمارات بحسب الجهة القائمة عليها: تصنف هذه الاستثمارات إلى ثلاثة أنواع وهي: الاستثمارات الخاصة، الاستثمارات العمومية، الاستثمارات المختلطة.

ثانيا: الاستثمارات بحسب أسلوب إدارة المشروع الاستثماري: وتتمثل في : الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، و الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار

قد نفرق بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني ولكنهما يجتمعان في نقطة واحدة وهي دعم وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني للدولة التي يُستثمر فيها، ولهذا سنحدد مميزات الاستثمار بصفة عامة لأنها تلتقي في نقطة واحدة في كلا النوعين المذكورين وتتمثل في:

أولا: تكاليف الاستثمار

وهي عبارة عن مجموعة الأموال التي يتم إنفاقها للحصول على المشروع الاستثماري، والتي تنقسم إلى نوعين: تكاليف استثمارية، وتكاليف التشغيل[11]؛ وهذه التكاليف نوعان: تكاليف استثمارية (يقصد بها تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية)؛ و تكاليف التشغيل (تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل مثل: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور)[12].

ثانيا: التدفقات النقدية

يقصد بها الفرق بين المدخول والنفقات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع، وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلاً. لأن الهدف من الاستثمار هو تحقيق ما يسمى بعنصر الربحية لأن المستثمر يتوقع ربحاً من وراء العمليات الاستثمارية[13].

ثالثا: مدّة حياة المشروع الاستثماري

تتمثل في المدّة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة، ويظهر في مدّة حياة الاستثمار عمر اقتصادي ويقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار اقتصادياً[14].

رابعا: القيمة المتبقية

بعد نهاية مدّة الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيراداً إضافياً بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال[15].

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار

هناك العديد من الأهداف التي يتميز بها الاستثمار سواء كان أجنبياً أو محلياً فهو يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المضيف، وسنحددها كالآتي:

- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي؛
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات؛
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها[16].
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تمّ استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛
- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة؛
- القضاء على كافة أشكال البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة[17].
- أخذ الشريعة الإسلامية بالاعتبار في منهج الاستثمار فهناك التزام عقائدي ومنهاج علمي وسلوك أخلاقي؛حصر الاستثمار في السلع الحلال واجتناب الأنشطة المحرمة، حيث أصبح الهدف من الاستثمار تحقيق وتعظيم الربح المستمر دون الاكتراث بذلك[18].

المبحث الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار الوطني

الاستثمار من السبل التي كانت أمام الدولة الجزائرية عند قيامها بالإصلاحات للخروج من الزمة الاقتصادية التي عاشتها بعد الاستقلال، و الاستثمار الوطني أخذ حصة مهمة لأن الدولة كانت تخشى من دخول الأموال الأجنبية آنذاك، ومع التطور الذي يشهده الالم في مختلف المجالات أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجهة للنهوض باقتصاديات الدول وسنحاول إلقاء الضوء على بعض الهيئات التي تدعم الاستثمار وتشجع مثل هذه المؤسسات وذلك كما يلي:

المطلب الأول: الهيئات الداعمة للاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الهيئات الداعمة للاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمدت الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تحقق الكثير في مجال التنمية الاقتصادية، وهي تعد وسيلة فعالة للتخفيف من البطالة، وهذا ما سنشير إليه في هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: الهيئات والمؤسسات الداعمة للاستثمار في الجزائر

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار، وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية. تسعى هذه الوكالة إلى تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم في كل مراحل المشروع بما فيها بما بعد الإنجاز[19]؛ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

ثانيا: الشباك الوحيد غير المركزي

هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار؛ إذا ما أردنا تقييم مثل هذا النظام باعتباره الهيكل اللامركزي للوكالة يجب أن ننوه عن الدور الإيجابي الذي يؤديه هذا الأخير، في سرعة وضمان قيامه بالإجراءات الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمارات، وباعتباره أيضا المخاطب الأمثل لدى المستثمرين الخواص أمام السلطات العمومية؛ إضافة إلى أنه يعطي بعداً مهما للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فهو نجاح كبير بالنسبة لها. ولا يخفى وجود بعض العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي

تعيق الاستثمار في الجزائر خاصة تلك الإجراءات والوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري[20].

ثالثا: المجلس الوطني للاستثمار

وقد نصت المادة 18 من الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى، ولكن هذه المادة لم يتم إلغاؤها طبقا لما جاء في القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، والتي جاء فيها: «ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس"، ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات...»[21]. إن الهدف الأساسي من إنشاء المجلس الوطني للاستثمار هو ترقية وتطوير الاستثمار وكما يتمتع المجلس ببعض المهام: منها ذات الطابع الاستشاري، ذات طابع تنفيذي، ذات طالع استراتيجي، فضلا على أن المجلس الوطني يتمتع بمهام متعددة في مجال اقتراح التدابير التحفيزية غير أن دوره محتشم في مجال الرقابة والمتابعة، ونجد العكس تماماً بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[22].

الفرع الثاني: الهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من الهيئات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها الهيئات الحكومية الداعمة لترقية هذه المؤسسات:

أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 2004/01/22، كهيأة ذات طابع خاص يقوم بمتابعة نشاطاتها وزير التشغيل، وقد أسست الدولة هذه الوكالة سعياً منها لمحاربة البطالة عن طريق دعم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم لإنشاء عملهم الخاص، ومن بين مهامها الأساسية ما يلي[23]:

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

ثانيا: الوكالة الوطنية بدعم تشغيل الشباب.

تعتبر الوكالة هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشأت سنة 1997 ويعد هذا الجهاز أحد الحلول الملائمة لمعالجة مشكل البطالة، وقد أسندت بعض المهام إلى الوكالة ومن بينها[24]:

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تبليغ الشباب دوي المشاريع بمختلف الإعلانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- متابعة الاستثمارات التي يقوم بها الشباب أصحاب المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة عند الحاجة لدى المؤسسات المعنية بإنجاز مشاريعهم.

كما هناك منظومة مؤسسية لتنمية هذه المؤسسات ومن بينها:

1- المشاتل والحاضنات: المشتلة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،توضع تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار[25].

وكما تعرف حاضنة الأعمال على أنها مؤسسات مستقلة ذو طابع قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة التأسيس لسنة أو سنتين مثلا[26].

ومن أهداف ومهام مشتلة المؤسسات أنها: تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛ المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛ تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛ تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛ العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

2- مراكز التسهيل: أنشئ مركز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار[27]. ومن أهداف مركز التسهيل ما يلي:

- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنه استعمال الموارد المالية[28].

المطلب الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار والتنمية الاقتصادية

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت نتيجة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من خلال تشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الخاصة، وهذه المؤسسات تحقق طموحات الفراد وتفع من المستوى المعيشي، كما تساهم في معالجة عدة مشاكل اهمها البطالة التي يعاني منها الشباب وبما أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تعتبر من القطاعات التي تشكل هيمنة كبيرة في اقتصاديات دول العالم، فلا يمكن أن نتجاهل ما تقدمه من مكاسب اقتصادية واجتماعية، ولهذا عرضنا بعض التجارب السابقة سواء من الدول المتقدمة أو حتى الدول النامية التي تسعى إلى إبراز نفسها في الساحة الاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: التجربة الأمريكية.

تعتبر هذه التجربة مرجعا قيما وراقيا لكثير من الدول في مجال تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، فبالرغم من أنها تجسد أكبر قوة اقتصادية في العالم إلا أنها لم تتخلى عن مساندة هذه المؤسسات حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت التنظيمات الكبيرة في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي سمح بمزاولة نشاطاتها وتوفير ما يقارب 60% من إجمالي مناصب الشغل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي ب 43%"[29].

الفرع الثاني: التجربة اليابانية

بعد الحب العالمية الثانية بدأ الاقتصاد الياباني بإعادة الاعمار لاقتصادها، حيث عرت المدة الممتدة ما بين 1955-1975 بالفترة الذهبية بالنسبة للاقتصاد الياباني، حيث كان ينمو بمعدل يصل إلى 10% سنويا؛ وبدأ التأقلم بعد التغير الكبير الذي عرفه سعر البترول. وقد اعتمدت اليابان على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كأسلوب استراتيجي للارتقاء بوضعيتها الاقتصادية، حيث كانت هذه المؤسسات تعبر عن 99.7% من إجمالي عدد المؤسسات، كما تشغل أكثر من 70% من اليد العاملة، وبالتالي فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اليابان كانت عبارة عن قاعدة للتنمية الاقتصادية حيث استطاعت التخفيض من معدل البطالة وزيادة الإنتاج ما أدى للوصول إلى التنمية المتوازنة والشاملة[30].

الفرع الثالث: التجربة السعودية.

تعد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد السعودي، حيث تعتمد عليه بشكل كبير وما يؤكد ذلك هو أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل حوالي 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع الخاص؛ والدولة السعودية تدرك مدى أهمية هذا القطاع لذلك أولته اهتماماً كبيراً.

الفرع الرابع: التجربة الجزائرية.

لقد انتشر الحديث في السنوات الأخيرة عن الشركات الناشئة في الجزائر، حيث يأتي في سياق أزمة اقتصادية ناجمة عن انخفاض المورد الرّيعي من المحروقات بعد تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث باتت الأنظار تتجه نحو إيجاد مصادر جديدة للدخل من خلال التركيز على المبادرات الاقتصادية الأقل من المصغرة، بعد أن سبقتها سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون أن تعطي نتائج ملموسة أو تُغيّر من ملامح السّوق. ورغم راهنيّة الموضوع إلا أن استراتيجية خلق الشركات الناشئة وتطويرها ما زالت غير واضحة في الجزائر، التي تعتبر متأخرة بأربعة عقود من الزمن في هذا النوع من الشركات مقارنة بأول مكان ظهرت فيه في العالم.

نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منتصف شهر نوفمبر من العام الماضي ندوة دولية حول موضوع "دعم المؤسسات الناشئة"، حيث تمحورت حول علاقتها بالمرفق المحلي، في وقت ظهرت فيه مجموعة من الشركات الناشئة الناجحة، على غرار شركة "يسير" التي أكد ممثل عنها

للنصر سابقا أنها استطاعت في ظرف عامين الانتقال من "ستارت آب" أسسها ثلاثة شبان، إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، ثم أصبحت اليوم متعددة الجنسيات بعد أن مددت نشاطها إلى تونس والمملكة المغربية، وما زال القائمون عليها ينوون دخول أسواق بلدان أخرى.

وقد أنشأ شاب جزائري في العامين الماضيين حاضنة "سيلابس" للشركات الناشئة، وهي تعتبر الأولى من نوعها في القطاع الخاص في الجزائر. وأخرجت "سيلابس" مجموعة من المؤسسات الناشئة التي استطاعت تحقيق النجاح، على رأسها دار "الجزائر تقرأ" للنشر والتوزيع، ويبدو جليا على هذه المشاريع غلبة تصور وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط المتعددة المرتبطة أساسا بتكنولوجيات الاتصال واستخدام الانترنيت من حيث طريقة النشاط وتنظيم واجهاتها.

وتظهر نتائج تجربتنا من خلال تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي بلغ نهاية 2016 في الجزائر 1.022.621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 89.597 خاصة؛ وفي سنة 2018 بلغ 1.093.170 ومنها 1.092.908، وفي سنة 2019 بلغ 1.171.701 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، (نمط الحياة، 2019) وهذا يبين مدى الانفتاح الذي يشهده الأفراد وخاصة الشباب والذي ينعكس على الاقتصاد الوطني، لأن هذه المؤسسات أصبح لها الدور الفعال والبارز في إحداث التنمية الشاملة في الجزائر.

خاتمة

في ختام هذا البحث يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقت استحسانا كبيراً في الجزائر في دعمها للاستثمار الوطني، بالرغم من تأخرها في دعم وتشجيع نمثل هذه المؤسسات، خاصة إذا ما قارنا وضعنا بوضع بعض الدول العربية مثلا والتي تحسن اقتصادها بشكل كبير بعد الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستطاعت التنافس مع الدول العظمى بالنسبة لاقتصادها الوطني الذي يغطي حاجات أفراده ويمنحهم العيش الرغيد، وعليه ومن خلال ما سبق خلصنا إلى بعض النتائج المهمة ومن بينها:

1- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قطاع فعال ووجب على الدولة الجزائرية تقديم المزيد من التسهيلات سواء في المجال الضريبي أو التمويلي والذي سينعكس إيجابا على اقتصادها الوطني.

2- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الإطار القانوني المناسب وتوفير البيئة التحتية الملائمة لها.

3- يجب على الدولة تفعيل دور الهيئات الداعمة والمساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح امتيازات وتقديم إعانات بغية تحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله المؤسسة، والذي سيوفر مناصب أكثر للشغل.

4- تخطي العراقيل التي تواجه حاملي المشاريع في مرحلة الإجراءات الإدارية، المرافقة في عملية تكوين وتأهيل المؤسسة، المرافقة في تحضير مخطط الأعمال، المرافقة في تقديم الملف المالي المرافقة في مرحلة انطلاق النشاط والتسويق.

5- الدور الكبير الذي تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

6- أصبحت الدولة الجزائرية أكثر اهتماما بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يظهر من خلال تجربتها حيث وصل عدد المؤسسات للمليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ما يبين الوعي الذي وصلنا إليه من خلال الاعتماد على الذات وفي نفس الوقت وجب دعم مثل هذه المؤسسات من طرف الدولة. وهذا ما بيناه من خلال إلقاء الضوء على بعض التجارب التي

عاشتها الدول عند الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ساعدتها في بنا اقتصادها وتنميته.

الهوامش والمراجع:

[1] مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية"، بدون اسم المجلة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 31.

[2] القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية العدد 77، ص 5.

[3] شيخي خديجة، حمودي حبيبة، بوعريوة الربيع، "أليات دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2011، ص 04.

[4] ناصر سليمان، محسن عواطف، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، غرداية، 2011، ص 05.

[5] شيخي خديجة، حمودي حبيبة، بوعريوة الربيع، المرجع السابق، ص 04.

[6] الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422 الموافق 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية مؤرخة في 22 أوت 2001، عدد 47، ص 4، الملغى بموجب القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية مؤرخة في 3 أوت 2016، العدد 46، ص 18.

[7] محمد علي سويلم، عقود الاستثمار (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص 21.

[8] عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، 19، 20.

[9] محمد عمر مولود، "الضمانات الدستورية والتشريعية للاستثمار في العراق دراسة مقارنة"، الملتقى الدولي للاستثمار في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في دولة الامارات العربية المتحدة، أيام 25 إلى 27 أبريل، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 671.

[10] عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 150.

[11] محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص 35.

[12] ناصيري ربيعة، آليات حماية المستثمر في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة طاهري محمد، بشار، 2020/2019، ص 26.

[13] محمد علي سويلم، المرجع السابق، ص 34.

[14] ناصيري ربيعة، مرجع سابق، ص 26.

[15] محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص 36.

[16] علي سعيد بن رباع، حسين كاويار، "أساسيات الاستثمار والتنمية الاقتصادية"، الملتقى الدولي للاستثمار في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في دولة الامارات العربية المتحدة، أيام 25 إلى 27 أبريل، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 159.

[17] المرجع السابق، ص 169.

[18] محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص 54.

[19] المرسوم التنفيذي 100/17، المؤرخ في 6 جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 356/06، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية مؤرخة في 8 مارس 2017، العدد 16، ص 3.

[20] ناصيري ربيعة، مرجع سابق، ص 273-278.

[21] الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار (الملغى)، سالف الذكر.

[22] شنتوفي عبد الحميد، "التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمارات بالجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 16، العدد 02، بدون بلد النشر، 2017، ص 226.

[23] غربي حمزة، غربي محمد فاروق، "دور الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2018، ص 78.

[24] المرجع السابق، ص 79-80.

[25] المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية مؤرخة في 26 فبراير 2003، العدد 13، ص 13.

[26] طبوش أحمد، بن زاير عبد الوهاب، "مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار"، يوم دراسي حول الاستثمار في الجزائر، جامعة طاهري محمد-بشار-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

[27] المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية مؤرخة في 26 فبراير 2003، العدد 13، ص 18.

[28] المرسوم التنفيذي 78/03، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، سالف الذكر.

[29] محمد دينوري سالمي، أنور عيدة، "مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2011، ص 06.

[30] المرجع السابق، ص 07.